

أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر

د. الجوزي جميلة*

مقدمة

يعتبر موضوع سياسة الصرف إحدى الأدوات الهامة التي تلجأ إليها الدول قصد استعادة التوازنات الداخلية ومن ثم الخارجية ونقصد بذلك ميزان المدفوعات الذي يظهر لنا المركز المالي للدولة اتجاه بقية العالم، والذي يمكن تسوية عجزه عن طريق رفع حجم الصادرات والحد من الواردات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

والجزائر كغيرها من الدول منذ استقلالها وهي تعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض باقتصادها، لكن آثار أزمة النفط لسنة 1986 كانت عنيفة على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل شبه كلي على إيرادات النفط، هذا ما دفع بالجزائر إلى انتهاج مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من بينها تخفيض قيمة الدينار. فهل هذه السياسة كانت فعالة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات الذي كان يعاني من العجز في تلك الآونة؟

1- مفاهيم حول سياسة الصرف: يقصد بسياسة الصرف مجمل الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

* - أستاذة محاضرة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3.

1-1 أهداف سياسة الصرف: تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها¹:

أ- مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم. وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية.

ب- تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي -الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية- إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، كما يقل عدد السلع التي يتم استيرادها بإنتاج السلع المنافسة للواردات.

ت- توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي... (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية.

ث- تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة المحلية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام باعتماد

¹ حميدات عمر، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص ص 21-22.

سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لتشجيع الصادرات وحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية.

أدوات سياسة الصرف: لكي يتم تنفيذ سياسة الصرف وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الوسائل والأدوات أهمها:

أ- تعديل سعر صرف العملة:² لما ترغب السلطات النقدية في تسوية ميزان مدفوعاتها تقوم بإعادة تقويم عملتها، فتلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لما يعاني ميزان مدفوعاتها من العجز، أما في حالة الفائض في ميزان المدفوعات فتستعمل سياسة الرفع من قيمة العملة.

تستخدم سياسة تخفيض قيمة العملة كثيرا من طرف الدول، لكن نجاحها مرهون بمجموعة من الشروط التالية:

- اتسام الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية بقدر كاف من المرونة، حيث يستجيب الطلب الأجنبي على الصادرات للتخفيض من قيمة العملة بنسبة أكبر من نسبة التخفيض في حد ذاتها.

- اتسام العرض المحلي للصادرات بقدر كاف من المرونة، حيث يزيد عرض الصادرات بنسبة أكبر من نسبة زيادة الطلب الأجنبي عليها.

- أن يكن مجموع مرونة الصادرات ومرونة الطلب عليها أكبر من الواحد.

- استقرار الأسعار المحلية.

ب- استخدام احتياطات الصرف:³

- في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة أو العائمة المدارة تلجأ السلطات إلى المحافظة على سعر عملتها، ففي حالة ما إذا واجهت عملتها أزمة ما تقوم ببيع من احتياطاتها من العملات الصعبة مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة المحلية تقوم بشراء

² قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 134.

³ نفس المرجع السابق، ص 135.

العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية. وفي حالة عدم كفاية الاحتياطات يتم اللجوء إلى تخفيض العملة.

- في ظل نظام سعر الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

ج- استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة قد يلجأ البنك المركزي إلى اعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع قصد جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوظيفها في البنوك المحلية، لرفع احتياطي الصرف لديها وتفادي خطر انهيار العملة. إلا أن هذا الإجراء يؤثر سلباً على الاستثمار بسبب ارتفاع تكلفة القروض.

د- مراقبة الصرف: تعبر عن مجموع القيود التي تضعها السلطات النقدية للبلد على استخدام الصرف الأجنبي بهدف مقاومة خروج رؤوس الأموال، والعمل على المحافظة على استقرار أسعار الصرف وخاصة في الدول النامية، للحد من استيراد السلع غير الضرورية من طرف الطبقات الغنية، كما تهدف إلى زيادة إيرادات الدولة وتخفيف الأعباء المالية الواقعة على الدولة وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية.⁴

هـ- إقامة سعر صرف متعدد: تلجأ السلطات النقدية إلى إتباع نظام سعر صرف متعدد لتخفيض حدة آثار التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. حيث يمكن اعتماد سعرين أو أكثر للصرف، أحدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية والأساسية أو واردات القطاع المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

⁴ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، مطابع الأمل، بيروت، 1999، ص 80.

2- تطور سياسة الصرف في الجزائر: مرت أنظمة الصرف في الجزائر بعد الاستقلال بعدة مراحل، بدأت بإتباع نظام الصرف الثابت بمختلف أشكاله، إلى أن مرحلة التعويم المدار.

2-1 التثبيت بالنسبة إلى عملة واحدة:

أ- الانتماء إلى منطقة الفرنك الفرنسي 1962-1963: كانت الجزائر متمية إلى منطقة الفرنك رغم استقلالها السياسي، وكانت هذه المنطقة تتميز بقواعد الصرف التالية:⁵

- وجود الرقابة على الصرف.

- حرية التجارة الخارجية، وحرية حركة رؤوس الأموال داخل حدود المنطقة.

ب- إنشاء الدينار الجزائري والتثبيت بالنسبة للفرنك الفرنسي 1964-1973: بموجب القانون رقم 64-111 المؤرخ في 10 أفريل 1964 تم إنشاء الدينار الجزائري، وأصبح عوضا عن الفرنك الفرنسي، حيث عرفت هذه الفترة التعادل لسعر الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي على أساس 1 دينار جزائري يساوي 1 فرنك فرنسي.

تميز النظام النقدي الدولي في هذه الفترة بثبات أسعار الصرف (قاعدة صرف الدولار بالذهب)، بحيث يتعين على كل دولة عضو في صندوق النقد الدولي أن تصرح بتكافؤ عملتها بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي. وعليه قامت الجزائر بتحديد سعر صرف الدينار بما يعادل 180 مغ من الذهب وهو نفس قيمة التكافؤ للفرنك الفرنسي.

لجأت فرنسا لتخفيض قيمة الفرنك في أوت سنة 1969، وهذا بعد تعرضه لهجمات مضاربة طيلة 1968، استدعت استخدام كل احتياطات فرنسا من الصرف في الدفاع عنه، وأدى تراجع الفرنك الفرنسي إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل عملات

⁵ عبد العزيز مقراني، محاولة تخفيض الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الكلية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص53.

تسديد الواردات، مما أجبر السلطات إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973).

أرادت السلطات من الإجراء الجديد لتسعير الدينار غداة انطلاق المخطط الرباعي الثاني تحقيق هدفين أساسيين متمثلين في:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية وهذا بغرض تخفيض عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون التعرض لتغيرات عنيفة لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.

2- الربط بسلة من العملات (1974-1986):

ابتداء من 1973 تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من عملات الدول التي لها علاقات تجارية بالجزائر، حيث أعطت لكل عملة وزنا داخل السلة وذلك حسب نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، وتتكون هذه السلة من: الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدانمركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البيزيتاس الإسباني، الشيلن النمساوي، و يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا.

تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر صرف الدينار، حيث أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس صحيح.

يقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية:

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
 - حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
 - حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
 - حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.
- 2-3 سياسة الصرف بعد التحرير (بعد 1986)⁶: أثرت أزمة النفط 1986 سلبا على الاقتصاد الجزائري فدخول في أزمة حادة، حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز التوأم (العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات)، وبهذا دخلت الجزائر في ركود نتيجة تدني الواردات لمختلف مدخلات الجهاز الإنتاجي، وقد بين الوضع الجديد أن المشكل ليس ظرفي بقدر ما هو هيكلية لعدم قدرة الاقتصاد على تصحيح نفسه تلقائيا بما يتناسب مع الوضع الجديد، هذا ما يبين أن النموذج المتبع خلال عقدين قد بلغ حدوده، مما يتطلب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.**
- وقد تمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيد الداخلي والخارجي، وذلك لن يكون ممكنا إلا باستعادة الدينار لقيمتها الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء، وهذا ما أوجب القيام بإجراءات متزامنة على الصعيد الداخلي والخارجي مع بقاء الهدف النهائي ممثلا في تحقيق قابلية الدينار الجزائري للتحويل⁷، وهذا ما استهدفته السلطات النقدية منذ منتصف التسعينات، أي أن تتوصل إلى قابلية تحويل الدينار للمعاملات الجارية بعد

⁶ بوخاري لحلو موسى ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 295.

⁷ بريري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري ، ملتقى أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، ديسمبر 2005.

ثلاث سنوات أو بداية من 1994 على أقصى تقدير، على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترافي.

وقد مرت عملية تعديل سعر الصرف بالمراحل التالية:

أ- مرحلة الانزلاق التدريجي (1987-1992): أي تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، وبهذا انتقل سعر الصرف من 4,9360 دينار للدولار (1987) إلى 17,7665 دينار للدولار (1991).

ب- مرحلة التخفيض الصريح: قرر مجلس النقد والقرض في 1991 تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، حسب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الاستعداد الائتماني وذلك بنسبة 22%، انتقل بها الدينار من 18.5 للدولار الواحد ليصل سعر الصرف إلى 522 دينار مقابل الدولار⁸، واستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية 1994.

إن استقرار سعر الصرف بين 1991 و1994 أدى إلى حدوث صدمات معاكسة في شروط التبادل والتوسع في السياسات الميزانية والنقدية، مما جعل مستوى التضخم في الجزائر أعلى من المستوى السائد لدى شركائها التجاريين، ومنه ارتفعت قيمة الدينار بالمعدلات الحقيقية بـ50%، وأصبحت النسبة بين السعر في السوق الموازي والسعر الرسمي في بداية 1994 أربعة أضعاف بعدما انخفضت من حوالي خمسة أضعاف في منتصف الثمانينات إلى ضعفين في 1991.

وفي 1994/04/10 قرر مجلس النقد والقرض تخفيض آخر لسعر صرف الدينار إلى أن أصبح 36 دينار مقابل الدولار الأمريكي. يهدف قرار التخفيض هذا إلى تحقيق ما يلي:

⁸ مولاي بوعلام، سياسة الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1963-2003، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص 49.

- قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط.
- ربط سياسة الصرف بحجم الواردات وذلك باختيار التوليفات المختلفة لسعر الصرف وإصلاح نظام تسعيرة الدينار اعتمادا على طريقة التثبيت.
- اتخاذ عدة إجراءات بهدف دعم السعر الجاري للدينار، الحد من التضخم، تعديل حجم الكتلة النقدية وتطبيق أسعار فائدة ملائمة.
- إعادة تكوين احتياطي للصرف بتنوع الصادرات خارج المحروقات، وتحرير الواردات من سلع وخدمات والبحث عن تمويل متعدد الأطراف للدين الخارجي.
- وفي انتظار اعتماد تقنية جديدة لتحديد سعر الصرف في أواخر 1994، ألا وهي تقنية جلسات التسعير تم الاتفاق على السماح بانزلاق آخر قدر بـ 40,17 ليصل إلى حوالي 41 دينار للدولار الأمريكي⁹.
- ج- مرحلة التسعير (أواخر 1994-1995): وهي أحد التقنيات للتسعير بالمزاد العلني لتحديد سعر صرف الدينار، وتعتمد هذه التقنية على جلسات يومية تعقد في مقر البنك المركزي وتجمع ممثلي المصارف التجارية المقيمة برئاسة ممثل البنك المركزي. استطاعت هذه التقنية الجديدة تحديد سعر صرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب بالإضافة إلى نجاح البنك المركزي في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات وبما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف والسياسة النقدية.
- د- سوق الصرف ما بين المصارف (التعويم المدار لسعر الصرف): اشترط صندوق النقد الدولي في اتفاق القرض الموسع إنشاء سوق صرف ما بين المصارف في نهاية 1995، وقد أقيمت هذه السوق فعلا وباشرت نشاطها مع بداية 1996.

⁹ نفس المرجع السابق، ص 50.

عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعا بنسبة 20% (1995-1998)، في حين تراجع بـ13% (1998-2001)، ويعود التحسن الحقيقي في قيمة الدينار منذ 2002 إلى تراجع قيمة الدولار أمام الأورو.

قام البنك المركزي في النصف الثاني من 2003 بإعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى مستواه الذي كان سائدا في نهاية 2002 أين بلغ 79,683 دينار للدولار.

2-3 أسباب تذبذب قيمة الدينار: تراجعت قيمة الدينار بشكل كبير في مرحلة التحرير، وذلك للأسباب التالية:

- أ- الأسباب الداخلية: وتتمثل في:
 - الإدارة السيئة وغياب الجدوى الاقتصادية في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات.
 - عجز الموازنة العامة وما اصطحبتة من تقلبات.
 - زيادة الدعم المخصص للأسعار نتيجة التضخم المتسارع.
- ب- الأسباب الخارجية: وتتمثل في:
 - الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية التي تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار.
 - ارتفاع المديونية ونسبة خدمة الديون إلى الناتج المحلي في ظل تراجع احتياطات الصرف.
 - تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج بفعل غياب الرقابة الحقيقية على الصرف ورؤوس الأموال.
 - سياسة الواردات المنتهجة على إثر برنامج مكافحة ندرة السلع، مما أدى إلى تآكل احتياطات الصرف الأجنبي.

3- تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصده خلال تسعينات القرن العشرين: من المهم أن نشير إلى أن فترة التسعينات عرفت تخفيضات متتالية للدينار الجزائري وهذا مبدولا في اتجاه إصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد برامج إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية. فكيف استجابت مكونات ميزان المدفوعات لهذه التخفيضات؟

الجدول رقم (01): تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصده خلال التسعينات

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
0,02	1,12-	3,45	1,2	2,2-	1,8-	0,8	1,3	2,39	1,35	ميزان العمليات الجارية
3,36	1,28	5,69	4,1	0,2	0,3-	2,4	3,2	4,67	3,11	الميزان التجاري
12,32	10,15	13,82	13,20	10,25	08,89	10,41	11,51	12,44	12,88	الصادرات (فوب)
11,91	9,77	13,18	12,6	9,7	8,6	9,9	11,0	11,97	12,35	محروقات
0,41	0,38	0,64	0,6	0,5	0,3	0,6	0,5	0,47	0,53	أخرى
8,96-	8,87-	8,13-	9,1-	10,1-	9,2-	8,0-	8,3-	7,77-	9,77-	الواردات
1,84-	1,5-	1,08-	1,4-	1,3-	1,2-	1,0-	1,1-	1,35-	1,20-	صافي خدمات غير العوامل
0,72	0,74	1,07	0,8	0,7	0,7	0,6	0,6	0,42	0,51	دائن
2,56-	2,24-	2,15-	2,2-	2,0-	1,9-	1,6-	1,8-	1,77-	1,71-	مدين
-2,29	2,00-	2,22-	2,4-	2,2-	1,7-	1,8-	2,2-	2,21-	2,09-	صافي دخل العوامل
0,22	0,37	0,26	0,2	0,1	0,1	0,2	0,1	0,07	0,07	دائن
2,51-	2,37-	2,47-	2,56-	2,31-	1,84-	-	-	-	-	مدين
-	1,95-	2,11-	2,6-	1,3-	1,8-	1,9-	2,4	2,29-	2,16-	مدفوعات الفوائد
0,79	1,09	1,06	0,9	1,1	1,4	1,1	1,4	1,29	1,53	صافي التحويلات
2,40-	0,66-	2,29-	3,3-	4,1-	2,5-	0,8-	1,1-	1,89-	1,57-	ميزان حساب رأس المال
0,46	0,47	0,26	0,3	0,00	0,00	0,00	0,00	0,08-	0,04-	الاستثمار المباشر(صافي)
1,97-	1,33-	2,51-	3,4-	3,9-	2,4-	0,3-	0,1	1,23-	0,44-	رأس العام (صافي)
1,08	1,83	1,69	1,8	3,2	4,7	6,5	6,9	6,00	6,29	السحب
-3,04	3,16-	4,2-	5,2-	7,1-	7,1-	6,9-	6,8-	7,22-	6,73-	السداد
-0,89	0,2-	0,04-	0,2-	0,3-	0,1-	0,5-	1,2-	0,56-	1,03-	قروض قصيرة الأجل والسهم والخطأ
-	-	0,16-	0,2-	0,1-	0,1-	0,5-	0,2	0,56-	1,03-	قروض قصيرة الأجل
-	-	-	0,00	0,2-	0,00	0,00	1,3-	-	-	السهم والخطأ
-2,38	1,78-	1,16	2,10-	6,30-	4,40-	0,00	0,2	0,5	0,22-	الميزان الكلي
2,38	1,78	1,16-	2,1	6,3	4,4	0,00	0,2-	-	-	التمويل
2,40	1,21	3,83-	2,10-	0,5	1,1-	-	0,1	0,5	0,22	التغير في الاحتياطات الإجمالية
-0,36	0,45-	0,35-	0,60	0,3	0,70	-0,3	0,20-	0,84-	0,09	إعادة الشراء من الصندوق
-0,05	-	0,00	0,10-	0,10-	0,00	0,30	-	-	-	التغير في الالتزامات الأخرى بنك الجزائر
0,00	0,52	2,22	3,5	4,9	4,4	-	-	-	-	الدين المعاد جدولتها
0,08	0,13	0,80	0,94	0,60	0,44	-	-	-	-	ميزان المدفوعات المدعم المتعدد الأطراف
4,40	6,84	8,04	4,20	2,10	2,60	1,50	1,50	1,60	0,80	الاحتياطات من غير الذهب

المصدر: بنك الجزائر.

نسجل انطلاقا من سلسلة موازين المدفوعات أعلاه ما يلي:

أ- على مستوى الميزان التجاري: نلاحظ أن الميزان عرف رصييدا موجبا في كل السنوات باستثناء سنة 1994 أين عرف رصييدا سالبا. ويمكن تفسير ذلك بتقسيم المرحلة إلى فترتين:

- الفترة 90-94: ففي هذه الفترة سجل تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط. مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا.

هذا الانخفاض في عوائد الصادرات كان له تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990 إلى 1993، ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 9,2 مليار دولار. وفي ظل هذه الأوضاع حافظ الميزان التجاري على وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994 أين سجل الميزان التجاري عجزا وصل إلى 0,3 مليار دولار.

- الفترة 95-99: نلاحظ في هذه الفترة الارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية باستثناء سنة 1998. وكان ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط على التوالي إلى 17,6، 19,8 و 21,7 دولار للبرميل الواحد هذا ما جعل الصادرات النفطية تصل حصيلتها سنة 1997 إلى ما يقرب 14 مليار دولار.

وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية. ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول. ونظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1998 إلى 12,94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10,15 مليار وعرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع للأسعار الداخلية للواردات. مما أدى إلى تراجع الطلب عليها. وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض، تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض

المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملًا تجاريًا.

وكان لهذه الظروف أثر إيجابي على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0,2 مليار دولار سنة 1995 إلى 5,69 مليار دولار سنة 1997 ويبقى رصيد سنة 1998 متأثرًا بتراجع الصادرات حيث تراجع الفائض فيها إلى 1,28 مليار دولار، ليرتفع مرة أخرى إلى 3,36 مليار دولار سنة 1999 .

(ب)- على مستوى صافي خدمات غير العوامل ودخل العوامل ومدفوعات الفوائد: سجلت خدمات غير العوامل وضعًا شبه مستقر تراوح في عمومها ما بين (-1) و(-1,84) مليار دولار كصافي سلبي يعكس أن مستوى التدفقات الخارجية من الجزائر أكبر من تلك الداخلة إليها، وهذا يؤشر على الطبيعة المختلفة للعلاقات المالية للجزائر مع الخارج. ذلك أن التدفقات الداخلة بالكاد وصلت مليار دولار خلال طول الفترة، لتجد الخارجة وصلت إلى 2,56 مليار دولار.

ونسجل نفس الاختلال على مستوى دخل العوامل، ذلك أن حجم التوظيفات المقيمة في الخارج ضئيلة بالمقارنة مع حجم التوظيفات الأجنبية بالنظر إلى عجز رأس المال المحلي على المنافسة في مجال التوظيف في الخارج. ومثل هذا الوضع يعكس حجم التسرب والتحويل العكسي للموارد تجاه الخارج، خاصة مع تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات.

إن المداخيل المحولة إلى الخارج تجاوزت دائما حدود المليارين في حين أن الداخلة لم تستطع تجاوز ربع المليار في أفضل الأحوال باستثناء سنة 1998. وإذا أضيف إلى هذا التحويل مدفوعات الفوائد على القروض التي وصلت 2,4 مليار دولار سنة 1992 لتعرف تراجعًا في السنوات 1993، 1994 و1995 (نتيجة عملية إعادة

الجدولة) لتعرف بعد ذلك عودة إلى الارتفاع. تعكس هذه الوضعية حالة من الاستنزاف للاقتصاد الجزائري يمتص الجهود المحلية للإنتاج وثمار التصدير.¹⁰

(ج)- على مستوى ميزان حساب رأس المال: عرف ميزان حساب رأس المال تدهورا من سنة 1990 إلى 1991 ليتحسن بالرغم من رصيده السلبي ستي 1992 و 1993، ليدخل مرحلة التفاقم ستي 1994-1995 ليعرف نوعا من التحسن في السنوات اللاحقة، ويعزى هذا التحسن إلى انخفاض صافي التدفقات الرأس مالية إلى الخارج، ولقد كان هذا التحسن محسوسا، حيث قدر بـ 0,8 مليار دولار ما بين 1995-1996 و 1,01 مليار ما بين 1996-1997 ليتعزز أكثر سنة 1998 ويصل إلى 1,63 مليار دولار.

(د)- على مستوى الاحتياطات الخارجية الرسمية: لقد شكلت الاحتياطات الخارجية في بداية التسعينات تهديدا كبيرا للاقتصاد الجزائري، إذ نزلت في سنة 1990 إلى أقل من شهر واردات، وكان هذا يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري والنتيجة عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات اللاحقة. إلا أنه بعد إعادة جدولة الدين الجزائري وبدء من سنة 1996 بدأ تحسن محسوس في مستوى الاحتياطات بلغ أوجه سنة 1997، إذ وصل إلى 12 شهر واردات تقريبا، إلا أن تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر على هذه الاحتياطات بالانخفاض بنسبة 15% حيث تم استخدامها لمواجهة الالتزامات الخارجية للجزائر¹¹.

يتوقف مستوى الاحتياطات الخارجية في الجزائر على ثلاثة عوامل رئيسية:

- حجم المداخيل من الصادرات النفطية.
- مستوى خدمات الدين الخارجي السنوية.
- الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات.

¹⁰ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2000.

¹¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2001.

بقي لنا أن نشير في الختام أن الميزان الكلي عرف وضعية غير مستقرة. انتقل فيها من الفائض إلى العجز، إلا أن أسوأ سنتين في هذه الفترة كانتا 1994-1995 أين بلغ العجز على التوالي 4,4، 6,6 مليار دولار أمريكي. وهي السنوات التي انخفض فيها سعر البرميل من النفط بشكل حاد.

4- تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري بعد إنشاء الأورو وتذبذب سعر الدولار بدلالته:

يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر، حيث نجد أن أكثر من 60% من الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي، وبإنشاء العملة الأوروبية الموحدة زادت قوة الاتحاد الأوروبي، حيث أصبح الأورو المنافس الأول للدولار، وكل انخفاض في قيمة الدولار مقابل الأورو يؤثر سلبا على الميزان التجاري الجزائري لأن صادراتها مقومة بالدولار و وارداتها مقومة بالأورو. فهل تأثرت وضعية ميزان مدفوعات الجزائر بميلاد الأورو وتذبذب سعره مقابل الدولار؟ أم أن أسعار النفط المرتفعة في تلك الفترة غطت كل الآثار السلبية التي سببتها منافسة الأورو للدولار؟

الجدول رقم (2): وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2010:

الوحدة: مليار دولار

البيان	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
ميزان العمليات الجارية	12.16	0.41	34.45	30.54	28.95	21.18	11.12	8.84	4.36	7.06	8.93
الميزان التجاري	18.2	7.78	40.60	34.24	34.06	26.47	14.27	11.14	6.70	9.61	12.30
الصادرات (فوب)	57.09	45.18	78.59	60.59	54.74	46.33	32.22	24.46	18.71	19.09	21.65
محروقات	56.12	44.41	77.19	59.61	53.61	45.59	31.55	23.99	18.11	18.53	21.06
أخرى	0.97	0.77	1.40	0.98	1.13	0.74	0.67	0.47	0.60	0.56	0.59
الواردات	38.9-	37.4-	37.99-	-26.35	-20.68	-19.86	-17.95	13.32-	12.01-	-9.48	-9.35
صافي خدمات غير العوامل	8.33-	8.69-	7.59-	4.09-	2.20-	2.27-	2.01-	1.35-	-1.18	-1.53	-1.45
دائن	3.57	2.99	3.49	2.84	2.58	2.51	1.85	1.57	1.30	0.91	0.91
مدين	11.9-	11.68-	-11.08	-6.93	4.78-	-4.78	-3.86	-2.92	-2.48	-2.44	-2.36
صافي دخل العوامل	0.36-	1.31-	-1.34	1.82-	4.52-	5.08-	3.60-	2.70-	-2.23	-1.69	-2.71
دائن	4.60	4.74	5.13	3.82	2.42	1.43	0.99	0.76	0.68	0.85	0.38
مدين	4.96-	6.05-	-6.47	5.64-	6.94-	-6.51	-4.59	-3.46	-2.91	-2.54	-3.09
مدفوعات الفوائد	0.11-	0.17-	0.19-	-0.23	-0.76	-1.03	-1.29	-1.18	-	-	-
صافي التحويلات	2.65	2.63	2.78	2.22	1.61	2.06	2.46	1.75	1.07	0.67	0.79
ميزان حساب رأس المال	3.42	3.45	2.54	0.99-	-11.22	-4.24	-1.87	-1.37	-0.71	-0.87	-1.36
الاستثمار المباشر(صافي)	3.47	2.54	2.33	1.37	1.76	1.06	0.62	0.62	0.97	1.18	0.42
رأس العام (صافي)	0.44	1.30	-0.43	-0.77	-11.89	-3.05	2.23-	-1.99	-1.32	-1.99	-1.96
السحب	0.55	2.19	0.84	0.51	0.98	1.41	2.12	1.65	1.60	0.91	0.80
السادات	0.11-	0.89-	-1.27	-1.28	-12.87	-4.46	-4.35	-3.03	-2.92	-2.90	-2.76
قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ	-	-	-	-	-	-	-	-	-0.36	-0.06	0.18
قروض قصيرة الأجل	-	-	-	-1.13	0.06	-	-	-	-	-	-
السهو والخطأ	0.49-	0.39-	0.64	-1.59	-1.08	-2.25	-0.26	-0.61	-	-	-
الميزان الكلي	15.58	3.86	36.99	29.55	17.73	16.94	8.99	6.86	3.65	6.19	7.57
التمويل	15.58-	3.86-	36.99-	-29.55	-17.73	-16.94	-9.25	-7.47	-3.65	-6.19	-7.57
التغير في الاحتياطات الإجمالية	15.25-	2.28-	36.53-	28.27-	17.73-	16.31-	8.88-	-7.03	-3.39	-6.05	-7.51
إعادة الشراء من الصندوق	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	-0.63	-0.37	-0.44	-0.30	-0.14	-0.10
التغير في التزامات أخرى	0.08-	0.09	-0.46	-1.28	-	-	-	-	0.00	0.00	0.00
بنك الجزائر	162.22	147.22	143.10	110.18	77.78	56.18	43.11	32.92	23.11	17.96	11.90
الاحتياطات من غير الذهب											

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر، التقارير السنوية لعدة سنوات

نلاحظ تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول، الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21,06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77,19 مليار دولار سنة 2008.

وفي سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73% مقارنة بـ 2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، تقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار مقارنة بـ 36.99 مليار دولار في 2008. وترجم وضعه ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما، نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مريباً¹².

أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها التدريجي نحو الارتفاع إلا أن مستواها يبقى ضعيفا، حيث بالكاد بلغت 1,40 مليار دولار في أحسن الأحوال وذلك في سنة 2008، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات.

ومع بدء سريان اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اعتبارا من سبتمبر 2005 وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أصبحت ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الجهوية والدولية.

إن العجز في حساب رأس المال والعمليات المالية، الذي ما فتئ يتوسع باستمرار منذ سنة 2002، والذي وصل إلى 11,22 مليار دولار في سنة 2006 إثر التسديدات المسبقة للدين الخارجي التي بلغت 10,93 مليار دولار في تلك السنة.

يتسم التوسع في الاستثمارات الأجنبية بالاستمرار منذ 2004، لاسيما وأن قيمة هذه الاستثمارات في 2006 تمثل ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى جاذبية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

¹² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2008 تعتبر المرة الأولى التي يكون فيها رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية موجبا، وهذا تحت تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت بمبلغ 2,33 مليار دولار في سنة 2008، بينما سجلت سنة 2007 مبلغ 1,37 مليار دولار فقط كاستثمارات أجنبية مباشرة.

وبالرغم من التسديدات المسبقة الكبيرة التي تمت في سنة 2006 والتي ترتب عنها بلوغ العجز في حساب رأس المال مستوى قياسيا، فإن ميزان المدفوعات واصل تسجيل فائض إجمالي قدره 17,73 مليار دولار، بارتفاع قدره 4,7% مقارنة بسنة 2005. كما تواصل الفائض وانتقل من 29,55 مليار دولار سنة 2007 إلى 36,99 مليار دولار سنة 2008.

تزايدت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث انتقلت من 11,90 سنة 2000 إلى أكثر من عشر أضعاف سنة 2010 أي 162.22 مليار دولار، وجاءت هذه الزيادات المتتالية بفعل فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

الخاتمة:

إن انتهاج الجزائر لسياسة تخفيض قيمة الدينار لم يحقق الأهداف المرجوة، وذلك لأن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد وغير تنافسي، أما الواردات في هي كذلك غير مرنة لأن معظمها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها. الفائض المحقق في ميزان مدفوعات الجزائر في أغلب سنوات فترة الدراسة لا يعود إلى التغير في أسعار صرف الدينار بقدر ما هو متعلق بأسعار النفط وأسعار الدولار مقابل الأورو، حيث لاحظنا أن الميزان التجاري حقق فائضا على جل فترة الدراسة لارتفاع حصيلة الصادرات النفطية، أما ميزان العمليات الرأسمالية فحقق عجز على طول فترة الدراسة، وذلك لقلّة رؤوس الأموال المتجهة إلى الجزائر من جهة وتسديد الجزائر لديونها من جهة أخرى، مما أثر سلبا على رصيد حساب رأس المال.

رغم تذبذب قيمة الدولار بدلالة الأورو منذ ميلاده، وتأثيره على الصادرات المقومة بالدولار والواردات المقومة بالأورو، إلا أن أسعار النفط التي تجاوزت الـ 100 دولار غطت كل تلك الآثار، وحقق ميزان مدفوعات الجزائر فائضا طيلة العشرية 2000 - 2010.

قائمة المراجع:

- 1) بريري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري ، ملتقى أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، ديسمبر 2005.
- 2) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2000.
- 3) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2001.
- 4) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011
- 5) بوخاري لخلو موسى ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
- 6) حميدات عمر، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011
- 7) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، مطابع الأمل، بيروت، 1999.
- 8) عبد العزيز مقراني، محاولة تخفيض الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الكلية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.
- 9) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
- 10) مولاي بوعلام، سياسة الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1963-2003، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.